



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت_ كلية التربية للعلوم

الانسانية

قسم_ الجغرافيا - المرحلة الثانية

المادة : جغرافية التنمية والتخطيط

المحاضرة الثالثة

مفهوم التنمية

م . م . ياسر حمد خلف

٢٠٢٦ - ٢٠٢٥

مفهوم التنمية:..

إن شمولية مفهوم التنمية أدت إلى اختلاف وجهات النظر في تعريفها وصعوبة الإحاطة بها لتعدد أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمكانية ، كما أن مفهوم التنمية يتأثر بطبيعة المنطلقات الفكرية والأيدلوجية ، ولكن هذا لا يعني وجود قاسم مشترك يمكن من خلاله تحديد مفهوم التنمية ، والقاسم المشترك هو الإنسان كونه هدف التنمية

ووسيلتها .لقد كان من أهم المقاييس التقليدية للتنمية الاقتصادية هو زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا النمو في الدخل هو الذي يؤدي إلى القضاء على الفقر ومظاهر التخلف الأخرى . (النجيفي ، د. سالم توفيق ١٩٨٨)

هذه المفاهيم جاءت عند اغلب الاقتصاديين الذين يمثلون المدرسة الكلاسيكية ومنهم : آدم سميث الذي يعتقد أن الادخارات تؤدي إلى زيادة في رأس المال تلقائيا واعتقد أن مسالة النمو الاقتصادي مسالة تراكمية فحين يبدأ تقسيم العمل يترتب عليه ارتفاع الإنتاج ، لا سيما عندما يتوفر مقدار من الطلب الفعال والحجم المناسب من رأس المال فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الدخل القومي من ثم يؤثر الدخل في زيادة السكان لأنه يعد حافزا ودافعا له ، وما أن تأخذ المعدلات السكانية بالنمو حتى يزداد الطلب ويتسع السوق وتعقب ذلك زيادة الادخار بوصفه عاملا يتأثر بزيادة الدخل .ريكاردو الذي قسم النظام الاقتصادي إلى ، الرأسماليون ، أصحاب الأراضي ، والعمال ، ويرى أن العناصر الداخلة في عملية الإنتاج تنقسم إلى عوامل الإنتاج الثابتة وعوامل الإنتاج المتغيرة ويعتبر الموارد الطبيعية من العوامل الثابتة بينما يرى أن العمل ورأس المال من العوامل المتغيرة ، ويرى أن التقدم الاعتيادي للاقتصاد نحو حالة مستقرة يتم من خلال فترات توازن مؤقتة تكون فيها الأجور في مستوى حد الكفاف وخلال تلك الفترات يكون الدخل القومي في حالة ارتفاع ، فضلا عن ازدياد معدل إيرادات الاستثمار ، غير أن تلك

الفترة من التوازن المؤقت لم تستمر لأنه ثمة استثمارات جديدة تحصل ترفع الطلب على العمل وتؤدي إلى رفع الأجور فوق مستوى الكفاف ونتيجة لذلك يزداد السكان ، وان الارتفاع المؤقت للأجور سوف يخفض الأرباح ويؤدي إلى انخفاض تراكم رأس المال

النظرية الماركسية تعزي سبب تباطؤ التنمية بسبب استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وبسبب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. أما مالتس يرى أن الفقر وسوء التوزيع يفسر عدم كفاية الموارد الاقتصادية للسكان وهو صاحب النظرية التي تقول إن السكان ينمو بمتوالية هندسية بينما الغذاء ينمو بمتوالية عددية لذا فان العالم مقبل على كوارث وحروب ولهذا سميت نظريته بالتشاؤمية

ويرى بعض الاقتصاديين بان التنمية تعني عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة بحيث تكون نسبة هذه الزيادة أكبر من نسبة زيادة السكان وتؤدي إلى إحداث تغيرات في هيكلية الاقتصاد في الدولة. (طنيب محمد شفيق وآخرون ، ١٩٨٥) ان مفهوم التنمية حتى الستينات من القرن العشرين كان ينظر لها على أنها قابلية الاقتصاد على النمو في الدخل القومي ، ولكن بعد تجربة التنمية في بلدان العالم الثالث قد أنجزت معدلات جيد في نمو الدخل القومي ولكنها لم ترفع مستوى المعيشة لشعوب تلك البلدان ، فقد بقيت شعوب العالم الثالث في حالة تطور حضاري بطيء وهذا مؤشر كبير يوضح أن هناك خطأ في أن ينصور المرء أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تحصل عن طريق زيادة الدخل القومي في البلدان النامية ، لذا فان علماء الاقتصاد لا يميلون الآن إلى استخدام المقاييس التقليدية السابقة في تقويم عمليات التنمية وإنما أصبح التركيز على نوعية التنمية الاقتصادية إن عملية التنمية تتضمن أكثر من مجرد الجانب المادي والمالي في حياة الشعوب لذا فان العملية التنموية يجب أن تفهم على أنها عملية متعددة الأبعاد وتتضمن إعادة توجيه للنظام الاقتصادي والاجتماعي في البلد وتحسين مستوى الدخل القومي والإنتاج فضلا عن

تضمنها تغييرات كبيرة في النظام المؤسسي الاجتماعي والإداري للاقتصاد الوطني إن مشكلة البلدان المتخلفة ليست في حاجتها إلى مجرد النمو (Growth) الذي يشير إلى زيادة ثابتة أو مستمرة في جانب من جوانب الحياة ، أما التغيير فإنه يسبق التنمية أو يكون ناتجا عنها ويتناول الجوانب البنائية والوظيفية وهو تغيير كفي وليس نوعي ، لذا فإن التنمية تضم التغيير كأحد المعاني التي يستخدم لهل المصطلح للتعبير عن عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي في الدولة أو الإقليم .

إن الرؤيا الحديثة للتنمية تتضمن أكثر من النمو الاقتصادي ، فهي تعني النمو الاقتصادي مضافا إليه التغيير في هيكل الاقتصاد والنظام الاقتصادي والاجتماعي . الأبعاد النوعية للمفهوم الحديث للتنمية وهذه الأبعاد لم تكن يتضمنها المفهوم التقليدي للتنمية :

يؤكد المفهوم الحديث للتنمية على تحسين أداء عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية وفي تطوير التقنية التي يسخرها الإنسان في خدمة أغراض التنمية .

الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي.

تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية وخدمات البنى التحتية والتوزيع المتوازن للدخل على أفراد المجتمع من أجل رفع المستوى المعاشي للهجرة . استثمار الأمثل لموارد البيئة الطبيعية وتنظيم استخدام تلك الموارد بما يخدم الجيل الحالي والأجيال القادمة. تنظيم البيئة الطبيعية والبشرية عن طريق التقليل من مخاطر التلوث.تقليل الفوارق بين الريف والمدن بما يسمح بالاستقرار ولتفادي مخاطر . وهناك ثلاثة قيم أساسية تحدد المعنى الواسع للتنمية وبدونها لا يمكن للدولة أن تحقق التنمية وهذه القيم هي:

١- إمكانية الدولة على توفير الحاجات الأساسية لسكانها (سكن، ملابس، غذاء، ومستوى جيد من التعليم).

٢- الاستقلالية (احترام الذات) إذ لا يمكن لأي بلد أن يكون قادراً على التطور إذا ما تم استغلاله من قبل الآخرين.

٣- الحرية من خلال التخلص من الفقر والجهل والفساد السياسي والإداري و امتلاك حق الاختيار.

مفهوم التنمية المستدامة:

نشأ مفهوم التنمية المستدامة بعد أن لم يحقق مفهوم النمو الاقتصادي ومن بعده مفهوم التنمية الطموحات على المستوى البعيد إذ أن تلك النماذج السابقة لمفهوم التنمية تركز على المكاسب التي تحقها التنمية على المستوى القصير ، دون النظر إلى مستقبل الأجيال اللاحقة الأمر الذي يتطلب استثمار متوازن للموارد الطبيعية دون التفريط بها واستغلالها بطريقة غير مدروسة ، لذا يجب أن يكون واحد من ضوابط التنمية كيفية إدارة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها ، عرف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة وتتعلق التنمية بهذا المعنى بنوعية الحياة ولا ينبغي الخلط بينها وبين النمو الاقتصادي على الرغم من أن الاثنين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً في إطار المفهوم الحديث للتنمية.

بالرغم من وجود تعاريف أخرى للتنمية المستدامة لكنها تتمحور جميعها حول هذا المفهوم السابق ، أما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للموارد الطبيعية وصيانتها ، فإنها تعني توجيه الإمكانيات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال القادمة بصورة مستمرة ، وعندما نقول الموارد الطبيعية فإننا نقصد الأرض والمياه والحيوان والنبات . و النبات الطبيعي وما يوجد من موارد في باطن الأرض ع النفط والمعادن وغيرها مما يستثمره الإنسان لتلبية احتياجاته الحياتية ويفترض أن يكون هذا الاستثمار لا يؤدي إلى تدهور في

البيئة ، إذ أن استخدام الموارد الطبيعية والبشرية بشكل عقلاي وصيانتها وتعزيزها يؤدي إلى إمكانية النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل .

إن جميع المفاهيم للتنمية المستدامة تتفق على أن استدامة النشاطات التي تحقق التنمية وبالتالي الرفاهية للمجتمع تعتمد على إمكانية المحافظة على العوامل البيئية سواء كانت طبيعية أو بشرية أو اقتصادية التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق الرفاهية في المستقبل ومن أجل معرفة ماهية التنمية المستدامة بشكل واضح لا بد من التعرف على عددها خصائصها وأبعادها الفلسفية والتي تمتاز بكنها :

١ - تمتاز التنمية بالديناميكية كونها عملية مستمرة ومتجددة كلما تحقق مستوى معين من التطور تطلب ذلك الانطلاق إلى مستوى أعلى لمرحلة لاحقة، وهذه الخاصية تعطي مفهوم التنمية صفة الاستدامة.

٢ - - شمولية أهداف التنمية كون المفهوم الحديث للتنمية لا يقتصر على رفع مستوى الدخل القومي للبلدان وإنما يضاف له التقدم في كافة مجالات الحياة من تعليم، وخدمات الصحة، وتحقيق توازن نسبي للدخل وتحسين مستوى الخدمات العامة والخدمات المجتمعية.

٣- اعتماد التنمية بشكل أساسي على مقوماتها المختلفة من داخل الحيز الجغرافي وخاصة المفاصل الرئيسية لتلك المقومات المتمثلة بالإنسان والبيئة، وهذه الخاصية تعطي التنمية صفة الذاتية والاستمرارية.

٤- القدرة على تجاوز المعوقات وتضييق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة من خلال كون التنمية المستدامة تحقق النمو وتراكم المعرفة واستمرار التطور في المجال المادي والمعنوي للبلد.إن صفة الديناميكية والشمولية تجعل من عمليات التنمية المستدامة ذات استمرارية بإبعادها المكانية والزمنية .